NPT/CONF.2005/PC.II/WP.15
6 May 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

ورقة عمل مقدمة من اليابان

أولاً- لمحة عامة

١- لقد كانت لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، منذ أن بدأ نفاذها في عام ١٩٧٠، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، مساهمات كبيرة في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين، بوصفها حجر الزاوية لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية والدعامة الأساسية لتعزيز نزع السلاح النووي. وهي تؤدي دوراً لا غنى عنه في هذا المجال.

٢- إن عملية الاستعراض استعداداً لعقد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٥ قد انطلقت بسلاسة في الدورة الأولى للجنة التحضيرية المعقودة عام ٢٠٠٢. وفي رأي اليابان أن من الأهمية بمكان أن تتحد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تتخذ إجراءات للتصدي للتحديات التي تنشأ في وجه نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تبذل جهوداً لصون وتعزيز هذا النظام بفعالية استعداداً لعقد مؤتمر استعراض للمعاهدة في عام ٢٠٠٥.

٣- واليابان، بوصفها الدولة الوحيدة التي عانت من القصف بالقنابل الذرية، لا تزال تلتزم "بالمبادئ الثلاثة لعدم انتشار الأسلحة النووية"، ألا وهي "عدم حيازة الأسلحة النووية، وعدم إنتاجها، وعدم السماح باستحداثها في اليابان". وقد أكدت الوزارات المتعاقبة في اليابان، بما فيها وزارة كويزومي الراهنة، مراراً وتكراراً، على "المبادئ الثلاثة لعدم انتشار الأسلحة النووية"، ولم يتغير موقف حكومة اليابان الذي يقوم على التمسك بهذه المبادئ.

٤- وقد أبرمت اليابان، منذ انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية سعياً لتأمين الشفافية في أنشطتها ذات الصلة بالمجال النووي. وبالإضافة إلى ذلك، سنت اليابان، في عام ١٩٥٥، "القانون الأساسي للطاقة الذرية" الذي يقضي بأن يكون استخدام اليابان للطاقة الذرية مقتصراً على الأغراض السلمية. وتشهد هذه النقاط أيضاً على أن اليابان لا تنوي حيازة أسلحة نووية.

ثانياً- نزع السلاح النووي

٥- تسعى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تحقيق الهدفين المتمثلين في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وإن كون غالبية ساحقة من البلدان قد نبذت حيازة الأسلحة النووية إنما يشكل حدثاً مهماً في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تنظر إلى هذا الإنجاز بجدية. وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة إلى أن المقرر المتخذ في عام ١٩٩٥ لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير محدد يشكل جزءاً لا يتجزأ من مجموعة "المبادئ والمقاصد" التي تشمل تعزيز نزع السلاح النووي. وعلى الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تستجيب لهذا العزم الأكيد الذي أبدته الدول غير الحائزة لأسلحة نووية وذلك من خلال إحراز تقدم ملموس في اتجاه نزع السلاح النووي.

٦- وينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ لإقامة عالم سلمي وآمن يخلو من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. وعلى الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تعزز تدابير نزع السلاح وأن تستمر في اتخاذها. وقد أبدي في السنوات الأخيرة قلق متزايد إزاء تزايد احتمال اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية. وبما أن اليابان هي الدولة الوحيدة التي عانت من القصف بالقنابل الذرية، فقد حثت بشدة على ألاّ يتكرر قط حدوث هذا الدمار النووي. وينبغي رفع عتبة استخدام الأسلحة النووية إلى أقصى حد ممكن. ومن هذا المنطلق، تعتقد اليابان أن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون على علم تام بما يترتب على استخدام الأسلحة النووية من عواقب مروعة وطويلة الأجل وأن يعي ذلك باستمرار.

٧- ولا بد للدول الأطراف، وبخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن تسعى صادقة إلى إحراز تقدم في اتجاه تنفيذ تدابير نزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الاستعراض المعقود عام ٢٠٠٠. وما برحت اليابان تقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ عام ٢٠٠٠، قراراً عنوانه "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، تحدّد فيه الخطوات الملموسة الواجب اتخاذها للتوصل إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الاستعراض المعقود عام ٢٠٠٠. كما أن هذا القرار يعكس أيضاً الحالة الراهنة لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ويدعو المجتمع الدولي بقوة إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

ألف- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٨- تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معلماً تاريخياً في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، حيث إنها تقيّد انتشار الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها. وتؤدي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى جانب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دوراً مهماً بوصفها واحدة من الدعائم الرئيسية لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي تمثل تدبيراً عملياً وملموساً لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ولم

يبدأ بعد نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية رغم مرور أكثر من ست سنوات على اعتمادها في عام ١٩٩٦. وإن وعدم إحراز تقدم في هذا المجال إنما يقلل من التيقن من مستقبل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويخشى أن يكون لذلك أثر سلبي على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٩- واستجابة للإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر الثاني بشأن تسهيل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعقود في عام ٢٠٠١، فإن البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة تلك البلدان التي يشكل تصديقها شرطاً لبدء نفاذ هذه المعاهدة، تُحثُّ بقوة على القيام بذلك في أبكر وقت ممكن. ومن المهم أيضاً مواصلة بذل الجهود من جانب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك نظام الرصد الدولي، لإنشاء نظام للتحقق من حظر التجارب النووية ومن المهم أيضاً ضمان توفير الميزانية اللازمة لإنشاء هذا النظام.

١٠- وتعتبر اليابان أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكراً هو أمر في غاية الأهمية، وقد نشطت في عملها لتحقيق هذا الهدف. فكجزء من إنشاء نظام الرصد الدولي، قامت اليابان في العام الماضي بإنشاء مرافق رصد محلية كما أنشأت نظام العمليات الوطني لليابان الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١١- وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اشتركت السيدة يوريكو كاواغوشي، وزيرة خارجية اليابان، مع وزيري خارجية أستراليا وهولندا، في رئاسة اجتماع أصدقاء وزراء خارجية الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي اجتمع فيه وزراء الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك وأصدروا البيان الوزاري المشترك. وتضمن هذا البيان دعوة للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أبكر وقت ممكن. وقد انضم حتى الآن إلى الوزراء الذين أصدروا هذا البيان المشترك وزراء خارجية أكثر من ٥٠ بلداً. ويحدو اليابان أمل كبير في أن يقوم عدد أكبر من الدول بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية استعداداً للمؤتمر الثالث بشأن تسهيل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

١٢- وتعتقد اليابان اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي لجميع البلدان التمسك بإرادتها السياسية لمواصلة وقفها الاختياري لتفجيرات التجارب النووية إلى حين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما تجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن مجلس الأمن كان قد دعا، في الفقرة ٣ من قراراه ١١٧٢(١٩٩٨)، جميع البلدان إلى الامتناع عن إجراء أية تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر وفقاً لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

باء- معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

١٣- من المؤسف حقاً أن مؤتمر نزع السلاح لم يشرع بعد في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية رغم انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠. ويجب الشروع في هذه المفاوضات بدون تأخير. وعلى جميع الدول، بما في ذلك الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن تتمسك بإرادتها السياسية لمواصلة وقفها الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية إلى حين بدء نفاذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إذ لا يزال صحيحاً أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تمثل تدبيراً مهماً لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. هذا فضلاً عن أن التأخير في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب ألاّ يبرر التأخير في الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٤- وما فتئت اليابان، التي تعتبر أن من المهام الأساسية التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح والتبكير في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، تبذل قصارى جهدها للخروج من حالة الجمود الراهنة التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح. ولقد أعادت الدكتورة كونيكو إنوغوتشي، السفيرة والممثلة الدائمة لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح، التأكيد في الكلمة التي ألقتها أمام مؤتمر نزع السلاح على أهمية التبكير في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكجزء من جهد اليابان الذي يهدف إلى تشجيع التبكير في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، استضافت اليابان حلقة عمل عنوانها "تعزيز التحقق في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف لمراقبة الأسلحة" عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٣ في جنيف.

جيم- خفض الأسلحة النووية في الولايات المتحدة وروسيا

١٥- ترحب اليابان بالتقدم الذي أحرزته الدولتان الحائزتان لأسلحة نووية لخفض أسلحتهما النووية، بما في ذلك استكمال عمليات خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وفقاً لمعاهدة ستارت الأولى (معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها)، وبتدابير الخفض الأحادية، والتوقيع في الآونة الأخيرة على معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، التي يجب أن تكون بمثابة خطوة في اتجاه مواصلة نزع السلاح النووي.

١٦- وتولي اليابان أهمية كبيرة لمعاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي وقعت عليها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لأنها تكفل، في شكل ملزم قانوناً، خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية الذي سبق وأن أعلنت عنه الولايات المتحدة وروسيا على التوالي. وتأمل اليابان في أن يأتي تصديق روسيا على هذه المعاهدة مباشرة بعد تصديق الولايات المتحدة، وأن يقوم الطرفان قريباً بوضعها موضع التنفيذ. ويحدو اليابان الأمل في أن

تقوم الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية، منفردة أو من خلال مفاوضات، بإجراء تخفيضات أخرى لترساناتها النووية دون أن تنتظر تنفيذ التخفيضات من جانب الولايات المتحدة وروسيا.

دال- الأسلحة النووية غير الاستراتيجية

١٧- يتعين على جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية غير استراتيجية اتخاذ تدابير لخفضها مع الحفاظ على الشفافية، وفقاً للوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠. ذلك أن خفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية شديد الأهمية بالنسبة لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي وعدم انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، تأمل اليابان في أن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتنفيذ مبادرتهما المتعلقة بخفض قواتهما النووية غير الاستراتيجية تنفيذاً كاملاً وعلى أساس طوعي، كما أعلنا عن ذلك في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، وأن يوفرا بيانات عن حالة تنفيذ هذه المبادرات.

هاء- المساعدة في نزع الأسلحة النووية في الدول السوفياتية السابقة

١٨- تعتبر اليابان أن اتخاذ خطوات عملية وملموسة، الواحدة تلو الأخرى، هي الوسيلة الوحيدة لإنشاء عالم سلمي وآمن يخلو من الأسلحة النووية في أبكر وقت ممكن. وعليه، فقد اتخذت اليابان على نحو فعال التدابير العملية التالية.

١٩- ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعلنت اليابان أنها ستتبرع بمبلغ يزيد قليلا على ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، يخصص منه مبلغ ١٠٠ مليون دولار لبرنامج التخلص من فائض البلوتونيوم الروسي الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة، والجزء الآخر لإنجاز مشاريع أخرى مثل تفكيك الغواصات النووية. وقدمت اليابان بالفعل المساعدة لروسيا وذلك بتوفير مرفق عائم لمعالجة النفايات المشعة السائلة. وتعكف اليابان وروسيا في الوقت الحاضر على تنفيذ مشروع لتفكيك غواصة نووية تقرر إلغاء استخدامها وهي من طراز فيكتور ٣. كما حقق برنامج بحث مشترك بين معاهد البحوث اليابانية والروسية نجاحاً في التخلص من نحو ٢٠ كيلوغراماً من البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة.

(المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا)

٢٠- وقعت اليابان على "اتفاق إنشاء المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا" في عام ١٩٩٢، وهي تدعم هذا المشروع بنشاط منذ افتتاح المقر الرئيسي للمركز في موسكو في آذار/مارس ١٩٩٤.

واو- تقديم التقارير

٢١- من الخطوات المهمة في مجال نزع السلاح النووي أن تقدم جميع الدول الأطراف تقارير عن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي خطوة من الخطوات العملية الثلاث عشرة لنزع السلاح التي تم الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض المعقود عام ٢٠٠٠. وتعتقد اليابان أنه ينبغي الاستمرار في مناقشة طرائق محددة لتقديم التقارير. ومن الضروري بوجه خاص التأكد من أن الدول الحائزة لأسلحة نووية تقدم تقارير عن التقدم الذي تحرزه في مجال نزع السلاح النووي وعن سياساتها المقبلة.

ثالثاً- عدم الانتشار

ألف- تعزيز الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٢- تعلق اليابان أهمية كبيرة على الحفاظ على موثوقية وفعالية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اكتشاف حالات عدم الامتثال لاتفاقات ضماناتها المبرمة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، توصي الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، في جملة أمور، بوضع خطة عمل يمكن أن تشجع وتيسر إبرام وتنفيذ اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية. وتؤيد اليابان هذه التوصية بقوة وتعتقد أن تعزيز عالمية البروتوكول الإضافي هو مهمة ملحة.

٢٣- وبالنظر إلى أهمية إضفاء الصبغة العالمية على البروتوكول الإضافي، فقد اشتركت اليابان في إعداد "خطة العمل"، واستضافت *الندوة الدولية لزيادة تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ* في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ *والمؤتمر الدولي بشأن الانضمام الأوسع نطاقاً للضمانات المعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية* الذي عقد في ي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأسهمت بموارد مالية وبشرية في تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية.

٢٤- وقد كان الهدف من *المؤتمر الدولي* الأخير تعزيز النتائج التي توصلت إليها الحلقات الدراسية الإقليمية من وجهة نظر عالمية، وقد نجح في إتاحة الفرصة للمشتركين للاعتراف بأهمية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والنظر في اتخاذ خطوات ملموسة لإضفاء الصبغة العالمية على البروتوكول الإضافي. وفي هذا المؤتمر، اتفقت الحكومات المشاركة على أن عمليات التفتيش المحايدة والحاسمة تمثل حجز الزاوية لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى أنه ينبغي تخويل الوكالة الدولية للطاقة الذرية السلطة لتزويد المجتمع الدولي بضمانات موثوقة لا فيما يتعلق بعدم تحويل المواد النووية المعلن عنها فحسب، بل وفيما يتعلق أيضاً بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها. كما أعرب المشاركون عن أملهم في أن تقوم جميع الدول التي وقعت ولكنها لم

تصدق بعد على البروتوكولات الإضافية – ولا سيما ما تبقى من الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي –بمضاعفة جهودها لإتمام إجراءاتها الوطنية للتصديق على هذه البروتوكولات بسرعة حفاظاً على الزخم السياسي.

٢٥- ويمكن للبروتوكول الإضافي أن يؤدي دوراً محورياً في تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وزيادة شفافية الأنشطة التي تقوم بها الدول في المجال النووي وذلك بتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقدرة المعززة للقيام، في جملة أمور، بالتحقق من عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها. وتأمل اليابان أن تحدد الدول الأطراف الحاجة إلى إضفاء الصبغة العالمية على البروتوكول الإضافي في أقرب وقت ممكن.

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد اليابان اعتقاداً راسخاً أنه بقدر ما تكون التكنولوجيا النووية لدى دولة من الدول متقدمة بقدر ما يقع على عاتقها واجب أن تبدي مزيداً من المسؤولية والشفافية فيما يتعلق باستخدامها للطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي ضوء هذا الاعتقاد، تدعو اليابان جميع البلدان التي لديها تكنولوجيات نووية متقدمة، مثل تكنولوجيا دورة الوقود، إلى تحمل مسؤوليتها عن القيام، في جملة أمور، بإبرام البروتوكول الإضافي.

٢٧- وفي هذا الصدد، تابعت اليابان عن كثب وبقلق البرامج النووية الإيرانية التي تم استحداثها، وبخاصة مرافقها النووية الجديدة التي أعلن عنها في الآونة الأخيرة. وبما أنه يسهل تحويل عمليات إخصاب اليورانيوم وإنتاج المياه الثقيلة لصنع أسلحة نووية، فينبغي في رأي اليابان أن يتحمل البلد الحائز لمصانع أو تكنولوجيات ذات صلة بإخصاب اليورانيوم وإنتاج المياه الثقيلة مسؤولية كبيرة عن رفع مستوى الشفافية في أنشطته النووية. وفي هذا الصدد، تدعو اليابان إيران إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاوناً كاملاً وإلى إبرام البروتوكول الإضافي باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية، وتأمين شفافية عالية تتمشى ومستوى أنشطتها النووية، وهي تقدّر قيام إيران مؤخراً بتنقيح الترتيب الفرعي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار ذلك خطوة إيجابية.

باء - إدارة وتصريف فائض البلوتونيوم الروسي الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة

٢٨- لقد سُحبت كمية كبيرة من المواد النووية، بما في ذلك البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة، من الأسلحة النووية التي تم تفكيكها، وذلك بفضل الجهود المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا لنزع السلاح النووي. ومن المهام الملحة منع إعادة استخدام هذه المواد في الأغراض العسكرية أو انتقالها إلى بلد آخر أو إلى جماعة إرهابية وذلك بالنظر إلى مقتضيات مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، أعلنت اليابان في حزيران/يونيه من العام الماضي أنها ستتبرع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج التخلص من فائض البلوتونيوم الروسي الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة.

جيم - مراقبة الصادرات

٢٩- يؤدي الإطاران الدوليان لمراقبة صادرات المواد والتكنولوجيات ذات الصلة بالنشاط النووي، ألا وهما مجموعة الموردين النوويين ولجنة زينغر، دوراً محورياً في تأمين تنفيذ الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب الدول الأطراف. وتتسم السياسة المنسقة لمراقبة الصادرات، التي تتمشى مع المبادئ التوجيهية المشتركة التي وضعتها مجموعة الموردين النوويين ولجنة زينغر، وأنشطتهما الواسعة الامتداد، بأهمية كبيرة بالنسبة للردع والمنع الفعالين لنشر الأسلحة من جان الموردين. وفي هذا الصدد، تحث اليابان على الإقرار صراحة بدوري مجموعة الموردين النوويين ولجنة زينغر في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية استعداداً لعقد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٥ باعتبارهما آليتين مهمتين لضمان الامتثال التام لمعاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية.

٣٠- ولما كانت اليابان تعتبر أن هذين النظامين يتسمان بمثل هذه الأهمية فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد اشتركت بنشاط في مساعيهما بالقيام، من خلال القيام، على سبيل المثال، بدور مركز الاتصال لمجموعة الموردين النوويين. وتدعو اليابان المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده المبذولة في اتجاه منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وذلك بتعزيز وإعادة تأكيد لوائح التصدير الصارمة لمراقبة المواد ذات الصلة التي يمكن أن تسهم في تطوير أسلحة نووية.

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، لا بد لتكملة جهود عدم انتشار الأسلحة النووية أن يقوم المجتمع الدولي برمته بمنع انتشار وسائل إيصال المواد النووية. وفي هذا الصدد، تقدر اليابان تقديراً عالياً مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، وهي المدونة التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بوصفها خطوة مهمة. وقد عقدت اليابان العزم على الاشتراك في عملية إضفاء الصبغة العالمية على هذه المدونة وذلك بتشجيع الحوار مع الدول غير المشتركة.

دال - تدابير لمكافحة الإرهاب النووي

٣٢- لقد أدرك المجتمع الدولي مرة أخرى، بعد وقوع مجموعة من الأحداث الإرهابية منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ، أن حيازة الإرهابيين لمواد وأسلحة نووية تمثل خطراً حقيقياً وداهماً. ولمنع حدوث الإرهاب النووي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وأن يبذل جهوداً فردية وجماعية بصدد تبادل المعلومات، ومراقبة الحدود، وحماية المواد والمرافق النووية حماية مادية. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالجهود الجاري بذلها لتعزيز الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية.

٣٣- وعلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام أيضاً بدور أساسي في هذا المجال. وقد أعلنت اليابان في اجتماع مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢، أنها ستتبرع لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بنصف مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ودعت الدول الأخرى الأعضاء في الوكالة إلى تقديم تبرعاتها أيضاً. وفي سياق الإرهاب النووي، تعترف اليابان بأن *المؤتمر الدولي بشأن أمن المصادر المشعة*، الذي عقد في فيينا في آذار/مارس من هذا العام، قد نجح في استرعاء الانتباه الدولي، ذلك لأن الإدارة المأمونة والمحكمة للمصادر المشعة تتسم هي أيضاً بأهمية قصوى. وتأمل اليابان في أن يخصص المجتمع الدولي الموارد المتاحة لديه لبذل جهود من أجل إحكام إدارة مصادر الإشعاع تمشياً مع النتائج الرئيسية لهذا المؤتمر الدولي ومع *مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة وأمن المصادر المشعة* التي أقرتها الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع اليابان الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة جهودها بما يتمشى و*خطة العمل المتعلقة بسلامة وأمن المصادر المشعة* وتنقيحها.

٣٤- واليابان على يقين من أن البروتوكول الإضافي يمكن أن يؤدي دوراً كبيراً في الحيلولة دون وقوع هذه المواد الحساسة في أيدي الإرهابيين، وذلك لأنه يشمَل على إنشاء آلية لتقديم التقارير بشأن تصدير واستيراد المواد والمعدات النووية. ولذلك ينبغي التشجيع على إبرام البروتوكول الإضافي للإسهام في جهود مكافحة الإرهاب.

رابعاً - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٣٥- إن الاستخدام المستمر للطاقة النووية في الأغراض السلمية هو أمر حيوي لا لتأمين استقرار إمدادات الطاقة فحسب، بل ولمنع الاحترار العالمي أيضاً. وقد تمتعت اليابان، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بحق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وشجعت على ممارسة هذا الحق. وتهدف اليابان إلى وضع استخدام البلوتونيوم في مفاعلات المياه الخفيفة موضع التنفيذ وإلى إنشاء دورة للوقود النووي باستخدام تكنولوجيا مفاعل التوليد السريع. وتواصل اليابان أيضاً القيام بأنشطة بحث وتطوير لاستحداث تكنولوجيات لصنع مفاعلات مبتكرة تكون أكثراً أمناً وفعالية، وأكثر مقاومة للتحويل والانتشار، وتساعد في توسيع نطاق استخدام الطاقة النووية ليشمل مجالات جديدة مثل إنتاج الهيدروجين.

٣٦- وفي إطار تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تمتثل اليابان امتثالاً كاملاً لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، وتؤمن الشفافية في أنشطتها النووية، بما في ذلك في استخدام البلوتونيوم. وفي الوقت ذاته، تعطي اليابان الأولوية العليا لتأمين سلامة أنشطتها ومرافقها النووية. وفي هذا الصدد، تعتقد اليابان أن اتفاقية بشأن السلامة النووية والاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة تتسم بأهمية كبيرة، وهي تحث البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقيات على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وقد عرضت الحكومة اليابانية الاتفاقية المشتركة على

البرلمان للتصديق عليها، وهي تأمل في أن يؤدي المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية المشتركة، المقرر عقده في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى تعزيز الإدارة المأمونة للوقود المستهلك والنفايات المشعة على نطاق العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تعترف اليابان بالدور المهم الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز "ثقافة السلامة" على صعيد العالم وذلك بإرساء مبادئ توجيهية للسلامة والتدريب، وستستمر اليابان في تقديم مساهمات لدعم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٧- وتقدم اليابان مساهمات إيجابية في تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ضوء المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعترف اليابان بالدور البارز الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا في مجال توليد الطاقة الكهربائية فحسب، بل وكذلك في ميادين الطب والزراعة والأغذية والإصحاح وموارد المياه. وستواصل اليابان تقديم مساهمات لدعم أنشطة الوكالة في هذه المجالات آملة أن تعزز هذه الأنشطة فهم الجمهور لاستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

٣٨- ويمثل النقل المأمون والسليم للمواد المشعة شرطاً أساسياً لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويتم نقل المواد المشعة بما يتمشى وحق الملاحة المقرر في القانون الدولي وذلك باتخاذ أشد التدابير تحوطاً لتأمين السلامة وفقاً للمعايير الدولية التي أرستها المنظمات الدولية الموثوق بها مثل المنظمة البحرية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أتاحت اليابان، وستظل تتيح إلى أقصى حد ممكن، للدول المعنية المعلومات المتعلقة بنقل المواد المشعة وذلك على أساس المراعاة الكاملة للحماية والسلامة الماديتين ولتنفيذ نقل هذه المواد بشكل سليم. وتلاحظ اليابان بارتياح القرار GC(46)/RES/9 الذي اتخذته الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية العام الماضي والذي يرحب بهذه الممارسة التي تتبعها الدول التي تمارس نشاط النقل البحري في هذا المجال. وفي هذا الصدد، تعرب اليابان أيضاً عن أملها في أن ييسر المؤتمر الدولي المعني بسلامة نقل المواد المشعة، الذي ستعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تموز/يوليه، التفاهم المتبادل بين الدول المعنية بسلامة النقل، لتحقيق أهدافه من وجهة نظر تقنية في إطار ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

خامساً - العالمية وعدم الامتثال

ألف - العالمية

٣٩- ترحب اليابان بقيام كوبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بإيداع صك انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتصبح بذلك الدولة الـ ١٨٨ الطرف فيها. وتعتقد اليابان أن انضمام كوبا إلى المعاهدة مؤخراً يجب أن يؤدي إلى زيادة تعزيز نظام هذه المعاهدة. وقد أصبحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تغطي العالم كله تقريباً. وفي عام ١٩٩٨، واجه نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحدياً من الخارج في شكل

تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية قامت بها الهند وباكستان، ولكن الدول الأطراف قد أوضحت في مؤتمر الاستعراض المعقود عام ٢٠٠٠ أن هذين البلدين لن يحصلا على مركز جديد كدولتين حائزتين لأسلحة نووية أو على أي مركز خاص آخر. ولا تزال اليابان تحث هذين البلدين على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفهما دولتين غير حائزتين لأسلحة نووية، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاهتمام إلى أقصى حد بمشكلة انتشار الأسلحة النووية. ويشكل عدم إحراز تقدم بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مشكلة خطيرة بالنسبة لمصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي مواصلة بذل جهود حثيثة لحض الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مثل إسرائيل وباكستان والهند على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

٤٠- وتود اليابان أن تحيط جميع أعضاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية علماً ببالغ السرور بأنه استجابة للدعوة التي وجهتها إلى تيمور-ليشتي للانضمام مبكراً إلى هذه المعاهدة، أبلغنا معالي الدكتور راموس هوربتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، في ٢٣ نيسان/أبريل بمناسبة زيارته الرسمية لليابان، بأن الأعمال التحضيرية قد قطعت شوطاً كبيراً وأن تيمور-ليشتي ستنضم في الوقت المناسب إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

باء - عدم الامتثال

٤١- وفيما يتعلق بمشاكل الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يساور اليابان قلق عميق إزاء الخطوات التي اتخذتها كوريا الشمالية. واليابان مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن تآكل مصداقية معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليس في صالح أية دولة عضو.

٤٢- وبما أن المجتمع الدولي يواجه اليوم شكوكاً وصعوبات عديدة فيما يتصل بمسائل الأمن، فإن اليابان تدعو كوريا الشمالية بقوة إلى إبداء إرادتها السياسية للتعاون مع المجتمع الدولي في الحد من الشكوك وزيادة الثقة المتبادلة وذلك باتخاذ إجراءات ملموسة. ولا تستطيع اليابان أن تقبل، بأي شكل من الأشكال، قيام كوريا الشمالية بأية عملية لاستحداث أو نقل أو حيازة أو امتلاك أسلحة نووية. وتحث اليابان كوريا الشمالية بقوة على الامتثال لجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم لالتزاماتها بموجب اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى إعادة تجميد مرافقها ذات الصلة بالنشاط النووي واتخاذ إجراءات سريعة لتفكيك برنامج أسلحتها النووية بالكامل بطريقة يمكن التحقق منها وعلى نحو لا رجعة فيه.

٤٣- وترحب اليابان بالجهود التي بذلتها جميع البلدان المعنية، بما في ذلك الدور المحوري الذي لعبته الصين لعقد الاجتماع الثلاثي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في بيجينغ. وتقوم اليابان الآن بدراسة نتائج هذا

الاجتماع بدقة. وتعتقد اليابان أنه ينبغي الاستمرار في معالجة هذه القضية في إطار متعدد الأطراف، بمشاركة البلدان المعنية، بما فيها جمهورية كوريا واليابان، في وقت مبكر. وفي رأي اليابان أن هناك مصلحة مشتركة قوية لجميع المعنيين في حث كوريا الشمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التصعيد وتحسين الحالة وإجراء محادثات مع البلدان المعنية بطريقة مسؤولة وإيجابية وبناءة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى حل هذه المشكلة حلاً سلمياً يسمح لنا بأن نقول للأجيال القادمة إن إرادتنا السياسية وجهودنا المتضافرة كفيلتان بتغيير بيئة أمن البشرية تغييراً جذرياً في القرن الحادي والعشرين.

٤٤- وتعتقد اليابان أنه ينبغي تسوية مسألة أسلحة الدمار الشامل في العراق تسوية نهائية بمشاركة دولية ملائمة باعتبار ذلك مسألة ذات أهمية قصوى. وترى اليابان أيضاً أن من الأهمية بمكان أن تنضم حكومة العراق القادمة إلى جميع الاتفاقات ذات الصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية لإثبات استعدادها للتصرف كعضو مسؤول في المجتمع الدولي.

سادساً - المناطق الخالية من الأسلحة النووية وضمانات الأمن السلبية

ألف - المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٤٥- تؤيد اليابان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية من جانب دول المناطق المعنية وبشرط أن يسهم إنشاء هذه المناطق في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين. وبوجه خاص، تقدر اليابان جهود بلدان آسيا الوسطى الرامية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها كمساهمة في منع الإرهاب النووي.

٤٦- وتأمل اليابان في أن يتم التوصل إلى إبرام ترتيبات مرضية لجميع الدول المعنية خلال المشاورات التي ستجري بين خمس دول حائزة لأسلحة نووية وخمسة بلدان في آسيا الوسطى وأن يتم الاعتراف بهذه النتيجة باعتبارها إنجازاً جديداً في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ضوء ذلك، ما برحت اليابان تدعم عمل إدارة شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة للأمم المتحدة بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

باء - ضمانات الأمن السلبية

٤٧- من المهم دراسة ومناقشة مسألة تقديم ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية من بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على أساس قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) والإعلانات ذات

الصلة للدول الحائزة لأسلحة نووية. ومن وجهة النظر هذه، تؤيد اليابان الفكرة التي تدعو إلى الاتفاق في مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل يتضمن إنشاء لجنة مخصصة بشأن ضمانات الأمن السلبية.

سابعاً – تعزيز الحوار مع المجتمع المدني والأجيال القادمة

٤٨- من أجل المضي قدما في نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، لا بد من تأمين تفهم وتأييد الشباب الذين سيقودون الأجيال القادمة، فضلاً عن تفهم وتأييد المجتمع المدني ككل.

٤٩- وتأكيداً على أهمية تثقيف الأجيال القادمة في مجالي نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، ترحب اليابان بتقرير الأمين العام المتصل بعمل فريق الخبراء الحكوميين والمقدم إلى الجمعية العامة، وهو يتضمن توصيات يطلب فيها من الدول الأعضاء تعزيز التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وسعياً لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، بذلت اليابان جهوداً كان من بينها دعوة مثقّفِ في نزع السلاح من الخارج.

٥٠- وفي هذا الصدد، دعت اليابان، على مدى السنوات العشرين الماضية، نحو ٤٥٠ من زملاء الأمم المتحدة الذين يتلقون تدريباً بشأن قضايا نزع السلاح لزيارة هيروشيما ونغازاكي وذلك لإتاحة الفرصة للشباب الذين سيكونون مسؤولين في المستقبل عن دبلوماسية نزع السلاح لفهم ما أحدثته القنبلتان الذريتان من دمار مفجع وعواقب طويلة الأجل. وتعتزم اليابان الاستمرار في بذل هذه الجهود.

٥١- ويمثل عقد مؤتمر إقليمي لنزع السلاح وسيلة فعالة أيضاً لتعزيز الوعي بمسألة نزع السلاح في المناطق المعنية. وترعى اليابان كل سنة، في مدينة من مدنها، مؤتمراً للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح وتتيح بذلك فرصة قيمّة لخبراء مرموقين في مجال نزع السلاح، لا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ فحسب، بل ومن العالم أجمع أيضاً لإجراء مناقشات مفيدة. وترحب اليابان بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، الذي ترعاه إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، في أوزاكا في آب/أغسطس من هذا العام.

٥٢- وتعلق اليابان أهمية على الدور البناء الذي يلعبه المجتمع المدني في تشجيع عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وبالنظر إلى أهمية الحوارات التي تجري مع المنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور مهم في المجتمع المدني، تقدر اليابان، عقد دورة للمنظمات غير الحكومية أثناء دورة اللجنة التحضيرية هذه وذلك على أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي المعقود عام ٢٠٠٠.

— — — — —